الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

كلمة

وزير العدل، حافظ الأختام

السيّد عبد الرّشيد طبّي

بمناسبة تخرّج الدفعة (26) للطلبة القضاة

القليعة، يوم 4 جانفي 2024

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

يُسعدني أنْ أرحب بكم، ضيُوفُنا الكرام، وأنْ أرفعَ إليكم عظيم الامتنان وجزيل الشكر لحضوركم معنا مراسِم هذا الحفل، بمناسبة تخرّج الدفعة السادسة والعشرين (26) للطلبة القضاة.

إنَّ هذه المناسبة، هي محطةٌ هامة ولحظة فارقة في الحياة المهنيّة لخريجي هذه الدفعة، التي تضم (145) طالب قاضٍ من بينهم (31) طالب قاضٍ عسكري، بدايةً لمسارٍ جديد ومشوارٍ شاقّ. إنّها بدايةٌ لحملِ رسالةٍ نبيلةٍ وهي "رسالةُ القضاء".

إنّ هذه الدفعة المتخرّجة اليوم، تحملُ اسم القاضي المرحوم صالح رحماني، المدير العام للمعهد الوطني للقضاء سابقاً، تخليداً لروحهِ الطاهرةِ نظير ما قام به طيلة مساره المهني بصفتهِ إطاراً سامياً من إطارات الدولة المقتدرين ومستشارا بالمحكمة العليا وعرفانا لجهاده من أجل تحرير الجزائر، بصفته عضوا بجيش التحرير الوطني إبّان الثورة التحريرية المجيدة وسجين الاحتلال الغاشم.

إنَّ المسار الحافل للمجاهد صالح رحماني رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، يُعدُ نِبراساً للتضحيّة والوفاء، وتسميةُ الدفعة على اسمه، هي أقلُّ ما يُمكنُ تقديمه من عرفانٍ لهذا الرجل الذي أشرف على تكوين المئات من القضاة وقد عرفته شخصيا وتعاملت معه عن قرب لسنوات طويلة، وعرفت فيه خصال الإخلاص والجدية والصرامة واعتبره قدوة في الوفاء للوطن وخدمة القضاء.

أيُّها القضاة المتخرجون، إنّي على يقين، وأنتُم على عَتبات هذه المهنة السامية وكُلكم يغمُرهُ الإقدامُ والطموح النبيل نحو مستقبلٍ مليء بالتحديات والمثابرة، قد أعددتُم لذلك ما يلزم من العدّة والاستعداد في مرحلة تكوينكم وتدريبكم الميداني الثريّان.

بحيث استفدتم خلالها من تعميقِ معارفكم في أُمّهات القانون ودراسة مقاييس مهمة كالماليّة العامة وتقنيات البنوك وقانون الأعمال والأشكال الجديدة للإجرام وتعلمتم فن المحاكمة وتقنيات إدارة الجلسات الجزائية والنظر في المنازعات المدنية بمختلف أشكالها.

فهنيئًا لكم بهذا التتويج والتخرّج، الذي جاء بعد سنواتٍ من الجدّ والاجتهاد والتحصيل.

- السيدات والسادة الحضور،
- ضيوفنا الكرام.

إنَّ رمزية هذا الاحتفاء، يُحيلُنا بالأساس إلى مكانة القضاء في المجتمع وأهمية تكوين القضاة ومُوجبات العناية بترقيّة الكفاءة البشرية باستمرار، ضمن سياق تعزيز مسار إصلاح العدالة، وفق خطواتٍ ثابتة تهدفُ لتمكينِ القاضي من تكوينٍ نوعيّ يسمح له باستجابة جيّدةٍ لمتطلبات المهنة بالفعاليّة والاقتدار المطلوبَين.

إنّ الجهود المبذولة في مجال التكوين، ترمي لمرافقة التغيّرات المتجدّدة والمستمرة الحاصلة في المجتمع والتسلّح بالتكوين اللازم لمواجهة تزايد عدد المنازعات وتشعُبها وتعقُدها، خاصةً في ظلّ التطور التكنولوجي والرقمي، من جهة.

كما تهدفُ من جهة أخرى إلى تحسينِ نوعيّة خدمات المرفق العمومي للعدالة وحماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية.

وفي هذا الإطار، عملت السلطات العمومية على تعزيز وتثمين جهاز تكوين القضاة المتمثل في المدرسة العليا للقضاء، و اتخاذ عدّة تدابير قصد تحسين فعاليته، من خلال إثراء مضامين البرامج التكوينية والرفع من الشروط المؤهلة للالتحاق بالمدرسة.

فضلاً عن ذلك، تتمّ الاستفادة من التبادلات والخبرات الأجنبية بفضل التعاون مع عدّة دول وهيئات دولية و إقليمية، لاسيما ما تعلق بالقضايا التجارية والمالية ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة و الجرائم الالكترونية، وتنظيم الزيارات المتبادلة بهدف تكوين المكوّنين وتوسيع معارفهم.

إنّ الحديث عن المعالجة الناجعة للملفات القضائية المعقّدة يتطلّبُ الرفع من جودة الأداء و الأخذ بأسباب الكفاءة،ويستوجب المزيد من التطوير و التحسين و المواكبة في منظومة التكوين على مستوى المدرسة العليا للقضاء وترسيخ أخلاقيات المهنة باعتبارها الركن الرئيس في موجبات تقلّد رسالة القضاء.

وضمن هذا السياق، فقد عرفَ التكوين القاعدي للطلبة القضاة تطوراً ملحوظا من خلال انتهاج بيداغوجية جديدة في مدة

التكوين، و مراجعة البرامج التكوينية و إيلاء عناية خاصة للتدريبات الميدانية، فضلاً عن تسخير الموارد المادية اللازمة لذات الغاية.

ولتدعيم المرفق القضائي بالقدرات البشرية، في ظلّ ما يشهده القطاع من إنشاءِ جهاتٍ قضائيّة و أقطاب متخصصة جديدة، فقد منحت الحكومة رخصة استثنائية لتوظيف 500 طالب قاضٍ سنوياً على مدار ثلاث سنوات (2023 - 2025)، أي بمجموع 1500 طالب قاضٍ وستلتحق بالمدرسة ابتداءً من الأسبوع القادم، الدفعة الأولى من هذا البرنامج (وهي الدفعة 29).

- السيّدات الفضليات،
- السـادة الأفاضل؛

إنّ تعاظم دور القضاء في المجتمع والنظرة الاستشرافية نحو إرساء الأمن القضائي، كان له الأثر في حرص الدولة على أن تجعل من القضاء "قضاء مُواطنة " بكلِ ما يشتمل عليه هذا المصطلح من دلالاتٍ و أبعاد.

بِمعنى أن يكون قضاءً "عصرياً وجوارياً"، يعمل بمقاييس الجودة والتحكم في أدوات الرقمنة، لتحقيق النجاعة والسرعة والفعالية واعتماد المقاربة المبنيّة على التكفل بانشغالات المواطن وضمان نوعية الخدمات المقدمة له والتكامل المتناسق مع باقي المؤسسات والفواعل، سعياً لمُسايرة متطلبات دعم المسار التنموي الذي تعرفه البلاد في مختلف المجالات.

إنّ التطورات الحاصلة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما والتحوّلات العميقة التي يشهدها العالم في شتّى جوانب الحياة، أملت مراجعة منظومة التكوين وتكييف أنماطه، بما يحقق الأهداف المرسومة ويؤمِّنُ جودة الأداء وتطوره و مسايرته لاحتياجات العمل القضائي.

من هذا المنطلق، وباعتبار أنَّ العدالة هي صمام أمان المجتمع، فإن مسؤولية القاضي المتمثلة في تطبيق القانون تطبيقا سليما هي

مسؤولية نبيلــة وثقيلة و شاقة في نفس الوقت، كما أنها أمانة تستوجب التقيّد بالالتزامات والصفات التي كرسها القانون الأساسي للقضاء و مدونة أخلاقيات مهنة القضاء، وما ينطويان عليه من مبادئ السلوك القضائي السليم، وشروط محافظة القضاء على هيبته وكرامته وثقته لدى المواطن.

إنّ ممارسة القضاة للحقوق التي يؤطرها القانون ويحميها، يجبُ أن تتم في سياق المسالك التي تحفظ هيبة المنصب وشرف المهنة ونزاهة واستقلالية القضاء.

ومن هذا المقام، فإنني أُذكّر السيدات والسادة القضاة المتخرجين بضرورة التحّلي بالاستقامة والحياد والالتزام باحترام شرف المهنة والابتعاد عن كلّ ما يمس بنُبلها وهيبتها والاستمرار في تطوير مهاراتهم ومداركهم العلميّة.

في الختام، أُهنئكم على ساعات المثابرة التي نِلتم بها شرف النجاح، وعلى لحظات الجدّ والكدّ التي تخطيتُم بها عتبة التحدّي لتكسبوا رهان الفوز وأتمنى لكم جميعا التوفيق والنجاح في مساركم المهني.

هنيئاً للمتفوقين العشرة الأوائل على هذا التميّز:

تازير آمنة - قارة مصطفى ليلى – حمدود محمد الشريف
بالي آمنة – بلوطي ريان – فريك سامية – بوقرة علاء الدين
رحيم ريان – مقداد خديجة - تومي وائل.

أشكر السيّد المدير العام للمدرسة وكلّ الأساتذة والقضاة المكوّنين وإطارات المدرسة وموظفيها على الجهود المبذولة.

أعلن عن التخرّج الرسمي للطلبة القضاة – الدفعة (26).

مبروك للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.